

٢٤٦
٢٠٢١/٣/٨

السيد الاستاذ / رئيس قطاع الافصاح

"البورصة المصرية"

تحية طيبة وبعد،،

نود الاحاطة الى انه قد تم الموافقة علي نشر تقرير الإفصاح بغرض السير في اجراءات زيادة رأس المال المصدر للبنك التجاري الدولي-مصر، وفقا لأحكام المادة (٤٨) من قواعد القيد بالبورصة المصرية وذلك بشأن قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ " بالموافقة على:

- السير في إجراءات زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ١٠ مليار جنيه تمويلًا من الاحتياطي العام وفقا للمركز المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

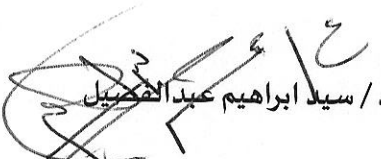
- السير في إجراءات زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بعدد ١٢,٢٧١,٥٧٠ سهم بالقيمة الاسمية ١٠ جنيه للسهم بمبلغ ١٢٢,٧١٥,٧٠٠ جنيه والتي تمثل الأسهم الخاصة بالسنة الثانية عشرة من برنامج تحفيز واثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق الوعد بالبيع والمعتمد من هيئة الرقابة المالية،

على أن يتم السير في إجراءات هذه الزيادة بعد موافقات الجهات المختصة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع التي اعتمدها الجمعية العامة في اجتماعها بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٥.

برجاء نشر التقرير المرفق على شاشات التداول بالبورصة واتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريرا في: ٢٠٢١/٣/٨


د / سيد ابراهيم عبد الكميل

نائب رئيس قطاع
الاشراف والرقابة على سوق المال



١٤

نموذج تقرير إفصاح بغرض التعديل وفقاً للمادة ٤٨ من قواعد القيد**بشأن السير في زيادة رأس المال المصدر والمدفوع**

البند	اسم الشركة
رأس المال المرخص	البنك التجاري الدولي
رأس المال المصدر	٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
عدد الأسهم/القيمة الاسمية للسهم	١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠
تاريخ انعقاد مجلس الإدارة	١,٤٧٧,٦٨١,٣٤٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيه للسهم الواحد.
طبيعة التعديل المزمع	٢٨ فبراير ٢٠٢١
مبررات وأسباب التعديل	<p>- زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بعدد ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بالقيمة الاسمية ١٠ جنيه مصري بمبلغ ١٢٢,٧١٥,٧٠٠ جنيه مصري والتي تمثل الأسهم الخاصة بالسنة الثانية عشرة من برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق "الوعد بالبيع" والمعتمد من هيئة الرقابة المالية. على أن يتم السير في إجراءات هذه الزيادة بعد موافقات الجهات المختصة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع التي اعتمدها الجمعية العامة في اجتماعها بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠.</p> <p>- تأتي الزيادة المجانية في ضوء استمرار جائحة كوفيد ١٩ والإجراءات الاحترازية وإعمالاً بتوجيهات البنك المركزي المصري فيما يتعلق بعدم إجراء توزيعات نقدية من أرباح العام و/أو الأرباح المحتجزة القابلة للتوزيع على المساهمين، وذلك تدعيماً للقاعدة الرأسمالية للبنوك لمواجهة المخاطر المحتملة.</p> <p>- في ضوء حرص البنك على تحفيز العاملين به والإرتقاء بمستوى الأداء، والحفاظ على الخبرات والكوادر، تأتي الزيادة النقدية في إطار تنفيذ برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق "الوعد بالبيع" والمعتمد من هيئة الرقابة المالية.</p>
قرارات مجلس الإدارة	<p>تضمنت بنود قرارات مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد للنظر في الآتي:</p> <p>- زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمليار سهم تمويلاً من الاحتياطي العام بمبلغ ١٠ مليار جنيه مصري، وتوزيع الأسهم الناتجة عن الزيادة بواقع سهم لكل سهمين مع جبر الكسور لصغار المساهمين، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل المادتين ٦ و٧ من النظام الأساسي بما يعكس التغيير في رأس المال المصدر والمدفوع.</p> <p>- زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بعدد ١٢,٢٧١,٥٧٠ سهم والتي تمثل الأسهم الخاصة بالسنة الثانية عشرة من برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق "الوعد بالبيع" والمعتمد من هيئة الرقابة المالية، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل المادتين ٦ و٧ من النظام الأساسي بما يعكس الزيادة المذكورة في رأس المال المصدر والمدفوع. على أن يتم السير في إجراءات هذه الزيادة بعد موافقات الجهات المختصة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع التي اعتمدها الجمعية العامة في اجتماعها بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠.</p>
أثر التعديل المزمع على أصول الشركة	- لا يوجد
أثر التعديل المزمع على التزامات الشركة	- لا يوجد
أثر التعديل المزمع على حقوق المساهمين	- إيجابي من حيث تعويض المساهمين عن عدم إجراء توزيعات نقدية في ضوء قرارات البنك المركزي المصري ولا استمرار تحفيز لعاملين على بذل الجهد والولاء والانتماء للبنك في ضوء استمرار تطبيق نظام الإثابة والتحفيز.

أقر أنا الموقع أدناه بصحة وسلامة ما جاء بهذا النموذج من بيانات وما قدم من مستندات وقرارات ودراسات مؤيدة لمضمون ما ورد ببيان الإفصاح هذا وأعلم أن موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية علي نشر بيان الإفصاح بغرض السير في إجراءات التعديل يتم وفقاً لمتطلبات قواعد القيد من حيث الشكل وأن مطابقة الهيئة العامة للرقابة المالية لبيان الإفصاح المزمع تمت في ضوء ما قدمت الشركة من مستندات وبيانات بهدف الإفصاح للمتعاملين عن طبيعة هذا التعديل ودون أدنى مسؤولية علي الهيئة العامة للرقابة المالية عن محتويات هذا البيان أو تعطي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها وأتعهد بالالتزام بأحكام النظام الأساسي وأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وقواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية.

الممثل القانوني للبنك
الإسم : شريف سمير سامي
التوقيع :

